وزارة الداخلية
الخطة المحلية
لمكافحة التطرف العنيف
في محافظة عدن
2026م – 2028م
بتوصيات وطنية
ICAN International Civil Society Action Network
For women's rights, peace and security
PEACE TRACK initiative
مبادرة مسار السلام

الخطة المحلية لمواجهة التطرف العنيف في محافظة عدن

(2026 – 2028)

"بتوصيات وطنية"

إعداد:

الفريق الفني المحلي لإعداد الخطة المحلية لمواجهة التطرف العنيف

الموقع: عدن – الجمهورية اليمنية

التاريخ: 25 / 12 / 2025

فهرس المحتويات

1. المقدمة والخلفية.....4
1.1 خلفية عامة.....4
1.2 دوافع إعداد الخطة.....5
1.3 المنهجية التشاركية لإعداد الخطة.....6
1.4 خلاصة الأدلة الميدانية.....7
1.5 الرؤية والرسالة والهدف العام.....8
1.6 الأهداف الاستراتيجية.....8
1.7 الإطار المنطقي المختصر.....9
2. المحاور الاستراتيجية والبرامج.....10
2.1 المحور الأول: الوقاية.....10
2.2 المحور الثاني: الحماية.....11
2.3 المحور الثالث: إعادة الإدماج.....13
2.4 المحور الرابع: دعم الضحايا والناجين.....15
3. حوكمة الخطة وآلية التنسيق.....16
3.1 الهيكل المؤسسي لحوكمة الخطة.....16
3.2 آلية التنسيق الأفقي والعمودي.....18
3.3 إدارة المعلومات وتدفق البيانات.....20
3.4 آليات اتخاذ القرار.....20
3.5 آليات التصعيد عند حدوث المخاطر أو الطوارئ.....21
3.6 مبادئ الحوكمة الجيدة المعتمدة في الخطة.....22
3.7 تكامل إدارة المخاطر مع منظومة الحوكمة.....23
4. المتابعة والتقييم (M&E).....24
5. إدارة المخاطر.....26
6. المصطلحات والمفاهيم الأساسية.....33
المراجع.....35

1. المقدمة والخلفية

1.1 خلفية عامة

شهد اليمن منذ أوائل التسعينيات تصاعدًا متدرجًا في ظاهرة التطرف العنيف نتيجة تداخل عوامل سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية أسهمت في إضعاف مؤسسات الدولة وتراجع سيادة القانون وخلق فجوات استغلها فاعلون متطرفون لاستقطاب أفراد من فئات مختلفة خصوصًا الشباب. بدأت الظاهرة بشكل محدود مع ظهور جماعات مسلحة في التسعينيات في ظل ضعف الرقابة على الخطاب الديني وغياب التوعية الوقائية ثم اتسعت مع تفاقم الأزمات المعيشية وتزايد التهميش لتتحول من خطاب فكري إلى سلوكيات عنيفة مع بروز تنظيم القاعدة ولاحقًا أنصار الشريعة وداعش مستفيدة من الانهيار المؤسسي والانقسام السياسي.

ولا يُعد التطرف في السياق اليمني ظاهرة أحادية البعد بل هو نتاج تفاعل مجموعة من العوامل المتداخلة من بينها الفقر والبطالة ضعف فرص التعليم والعمل و ضعف الثقة بين المجتمع والمؤسسات وتراجع الخدمات الأساسية كما ساهمت الضغوط النفسية والاجتماعية الناتجة عن النزاع الممتد في زيادة قابلية بعض الأفراد لتبني أفكار متطرفة أو الانخراط في سلوكيات عنيفة سواء بشكل منظم أو فردي , وفي ظل الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي برز الفضاء الرقمي كأحد المسارات المؤثرة في إعادة إنتاج خطاب الكراهية والعنف حيث تُستخدم المنصات الرقمية لنشر سرديات متطرفة وتضليل المعلومات واستهداف الفئات الضعيفة بخطابات تعبئة قائمة على الإقصاء والانقسام وقد فاقم ذلك من حدة الاستقطاب المجتمعي، وأضعف الخطاب المعتدل القائم على التعايش وقبول الآخر ويتقاطع ذلك مع عوامل اجتماعية وثقافية أبرزها ضعف الروابط المجتمعية وتراجع أدوار الأسرة والمؤسسات التعليمية وضعف آليات الحماية الاجتماعية الأمر الذي أسهم في تطبيع بعض أشكال العنف داخل المجتمع وفي هذا السياق لم تعد مواجهة التطرف مقتصرة على المعالجات الأمنية بل أصبحت تتطلب مقاربة شاملة تعالج الأسباب الجذرية وتعزز الوقاية وتحمي الفئات المعرضة للخطر وتدعم التعافي وإعادة الاندماج المجتمعي.

وانطلاقًا من ذلك تبرز الحاجة إلى أطر استراتيجية محلية تستند إلى فهم معمق للسياق اليمني وتتبنى منهجيات تشاركية قائمة على الشراكة بين الجهات الرسمية والمجتمع المدني وتسعى إلى بناء مجتمعات أكثر تماسكًا وقدرة على الصمود في وجه خطاب التطرف العنيف بما يسهم في تعزيز السلم المجتمعي والاستقرار المستدام.

وضع محافظة عدن في سياق التطرف وتأثيره عليها: تُعد محافظة عدن من أكثر المحافظات تأثراً بانتشار التطرف العنيف وقد مرّت عدن خلال السنوات الماضية بتحولات عميقة جعلتها بيئة حساسة للتقلبات السياسية والأمنية ما انعكس بشكل مباشر على مستوى حضور الجماعات المتطرفة وتحركاتها ما سمح بصعود أنماط متغيرة من التطرف بعضها قائم على دوافع اقتصادية يحرّكها الفقر والبطالة وبعضها يقوم على استغلال ضعف الشباب والأطفال بينما تتشكل أنماط أخرى من خلال خطاب الكراهية والتحريض داخل الفضاء الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي ما أدى إلى خلق بيئة خصبة لسلوكيات لتصبح أكثر انتشارًا وتجذّرًا في النسيج الاجتماعي وسلوكيات عنيفة غير مرتبطة تنظيمياً لكنها تحمل آثارًا مدمّرة على السلم المجتمعي.

إن التطرّف اليوم لم يعد مجرد نشاط لجماعات متشددة تعمل في الخفاء، بل تحوّل إلى حالة مركّبة تتغذى على ضعف مؤسسات الدولة وتفكك الروابط الاجتماعية واتساع نطاق العنف والعصابات وغياب الخدمات وفرص التعليم والعمل كما باتت الفئات الهشة خصوصًا النساء والفتيات والأطفال أكثر تعرضًا لأشكال متعددة من التأثير والاستقطاب والابتزاز ما يكشف عن تحول خطير في طبيعة الظاهرة وامتدادها إلى أبعاد نفسية واجتماعية واقتصادية.

وهكذا أصبح مواجهة التطرّف في عدن واليمن ضرورة وطنية ملحّة تتطلب فهمًا عميقًا لجذور الظاهرة وتشعباتها وإستراتيجية متكاملة ترتكز على الوقاية والحماية وإعادة الإدماج وتعمل على إعادة بناء الثقة بين المجتمع والمؤسسات

وتعزيز قدرة الأفراد خصوصًا الشباب على مقاومة خطاب العنف والتعصب وبناء مستقبل قائم على الأمن والاستقرار والمواطنة المشتركة.

1.2 دوافع إعداد الخطة

تأتي هذه الخطة استجابةً لحاجة محلية متنامية لمعالجة التغيرات العميقة التي شهدتها عدن في طبيعة ظاهرة التطرف خلال السنوات الأخيرة، وما رافقها من أنماط جديدة للعنف المجتمعي واستقطاب الشباب واتساع تأثير الخطاب المتطرف عبر الفضاء الإلكتروني، وضعف منظومات الحماية والوقاية. وقد أظهرت البيانات الميدانية والتقييمات المجتمعية وجود فجوات واسعة في القدرات المؤسسية، وغياب آليات واضحة للتنسيق، وضعف برامج التوعية، وانعدام مسارات إعادة التأهيل والإدماج للفئات المتأثرة، ما يجعل التدخل المنظّم ضرورة ملحّة لضمان الأمن والاستقرار.

وتستند دوافع إعداد هذه الخطة إلى أربعة محاور رئيسية:

1. الحاجة المحلية الملحّة:

- تزايد حالات العنف المرتبط بالتطرف، واتساع دائرة الاستقطاب في أوساط الشباب والأطفال.
- ضعف الوعي المجتمعي بالوقاية من التطرف، وغياب برامج شاملة موجهة للمدارس والجامعات والمجتمعات المحلية.
- تصاعد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع نحو الانضمام للمجموعات المسلحة أو الانخراط في سلوكيات عنيفة.

2. الفجوات المؤسسية والتشغيلية:

- غياب خطة محلية موحدة توجه جهود مكافحة التطرف في عدن بشكل متكامل.
- ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية وبقية القطاعات الحكومية والسلطات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني.
- نقص برامج التأهيل النفسي والاجتماعي وإعادة الإدماج للضحايا والمتأثرين بالعنف والتطرف.
- فجوات في جمع البيانات والرصد المبكر والتحليل المشترك للمخاطر.
- غياب سياسات فعّالة لمعالجة خطاب الكراهية والعنف في الإعلام ومنصات التواصل.

3. التزام السلطة: تجسد السلطة المحلية في عدن التزامها بخطة مكافحة التطرف العنيف من خلال موافقتها الرسمية على إعداد واعتماد هذه الخطة وتبنيها كإطار عمل محلي موجه لتعزيز الأمن المجتمعي. ويظهر هذا الالتزام عمليا عبر تشكيل لجنة رسمية تضم 20 قطاع حكومي من ضمنهم ممثلي منظمات المجتمع المدني، بما يعكس حرص السلطة على تحقيق عدالة الخطة وشموليتها وتكامل الأدوار بين مختلف الجهات المعنية.

4. المواءمة مع الاستراتيجيات الوطنية:

- توافق الخطة مع توجّهات الحكومة اليمنية في مجال الأمن الوقائي وتعزيز السلم الاجتماعي.
- انسجامها مع الجهود الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب ومبادرات منع التطرف العنيف على المستويين المحلي والوطني.
- مواءمة واضحة مع خطط الوزارات القطاعية (الداخلية، التعليم، الشؤون الاجتماعية والعمل، الشباب والرياضة، حقوق الإنسان) لضمان تكامل الأدوار.

- قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمنع التطرف العنيف، والمعايير والقوانين الدولية والقرارات ذات الصلة.

1.3 المنهجية التشاركية لإعداد الخطة

اعتمد إعداد الخطة المحلية لمكافحة التطرف العنيف في محافظة عدن (2026–2028) على منهجية تشاركية، شاملة، وقائمة على الأدلة، لضمان إنتاج وثيقة إستراتيجية واقعية وقابلة للتنفيذ. وقد تم تنفيذ عملية الإعداد عبر خمس مراحل رئيسية متكاملة:

1. جمع البيانات والمعلومات الميدانية: تمثلت هذه المرحلة في عملية نزول ميداني مُنظَّم استهدف مختلف مديريات عدن. شملت أدوات جمع البيانات ما يلي:

- **الاستبيانات الميدانية:** استهدفت 22 قطاعًا حكوميًا وخدميًا ومجتمعيًا رئيسيًا، ومنظمات دولية ومجتمع مدني.
- **المقابلات المتعمقة:** مع القيادات الحكومية والمحلية، الناشطين، والاختصاصيين الاجتماعيين.
- **الجلسات البؤرية (FGDs):** مع فئات المجتمع المختلفة (الشباب، النساء، النازحين، المعلمين، الأسر، أئمة مساجد، ذوي احتياجات خاصة، أقليات، لاجئين، مهمشين، لجان مجتمعية، قيادات حكومية).

2. التحليل النوعي والكمي للمعلومات: تم تحليل البيانات المجمّعة باستخدام أدوات منهجية متقدمة لضمان الفهم العميق للسياق، شملت:

- **تحليل الأسباب الجذرية:** لتحديد العوامل البنيوية والأساسية المؤدية للتطرف.
- **تحليل SWOT:** لتشخيص البيئة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية.
- **تحليل النوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي:** لضمان أن الخطة شاملة ومستجيبة لاحتياجات النساء والفتيات والفئات الهشة.
- **تحليل مسار التجنيد والهشاشة:** لتحديد نقاط التدخل الأكثر فعالية وأكثر الفئات والمواقع عرضة للخطر.

3. المشاورات التشاركية مع فريق إعداد الخطة المحلية: اعتمدت الخطة على نهج تشاركي موسّع لضمان التوافق والملكية المحلية، وشملت المشاورات الجهات التالية:

- ممثلي السلطة المحلية والأجهزة الأمنية والقضائية.
- مكاتب القطاعات الخدمية (التربية والتعليم، الأوقاف والإرشاد، الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان،، العدل، الداخلية، الشباب والرياضة، اللجنة الوطنية للمرأة، جهاز مكافحة الإرهاب، جامعة عدن، النيابة العامة...الجهات ذات الصلة).
- منظمات المجتمع المدني. هدفت هذه المشاورات إلى مراجعة تحليل السياق، تحديد الأولويات، ومناقشة الحلول المقترحة.

4. دمج أفضل الممارسات والمعايير الدولية: تم مواءمة الخطة مع المبادئ الأساسية للممارسات الدولية الموثوقة في مكافحة التطرف بما في ذلك:

- منهجيات الوقاية المجتمعية من التطرف العنيف.
- معايير الإطار العالمي للحماية والإحالة متعدد القطاعات.

- منهجيات الإدماج والتأهيل ودعم الضـــحايا. وتم تكييف هذه المعايير لتتوافق بدقة مع الســـياق المحلي في عدن وقدرات المؤسسات والسلطات المحلية.

5. التحقق والمراجعة وضمان الجودة: في المرحلة الأخيرة، جرى عرض المسودة الأولية على الفريق المختص بإعداد الخطة، بهدف ضمان: اتساق الخطة مع السياسات الوطنية، قابلية تطبيقها الميداني، استكمال المؤشرات، وتوافق الموازنة مع الواقع.

الخلاصـــة: وبناءً على هذه المنهجية التشـــاركية والتحليلية الصـــارمة، جاءت الخطة في شـــكل متكامل يجمع بين الرؤية الإستراتيجية والتطبيق العملي، ويعكس احتياجات محافظة عدن بدقة.

المبـادئ التوجيهيـة للخطـة: تلتزم الخطـة بمجموعـة من المبـادئ الأخلاقيـة والمهنيـة التي تضـــمن فعاليـة التـدخلات واستدامتها:

- **مبدأ عدم الإضـــرار:** الالتزام بتطبيق هذا المبدأ في جميع تدخلات الوقاية والحماية والإدماج، بما في ذلك حماية خصوصية المستفيدين، تجنّب الوصم، وضمان السرية، ومنع أي تدخل قد يزيد من التوترات الاجتماعية.
- **الشـمول والعدالة والمسـاواة:** اعتماد نهج شـامل يضـمن مشـاركة النسـاء والشـباب والفئات المهمشـة في جميع مراحل الخطة (التخطيط، التنفيذ، التقييم)، مع الالتزام بالمعايير العالمية للعدالة والمساواة.
- **التمكين المجتمعي والمشاركة:** بناء التدخلات على أساس أن المجتمع شريك رئيسي في الوقاية. يشمل ذلك دعم المبادرات الشبابية والمجتمعية، وتفعيل دور قادة الرأي، وتعزيز آليات فض النزاعات المجتمعية.
- **الشراكة المؤسسية:** تنفيذ الخطة عبر نموذج "الحكومة + المجتمع + الشركاء" بآليات تنسيق فعالة بين الأجهزة الأمنية والتربوية والشبابية ووزارة الأوقاف والإرشاد، لضمان التكامل وعدم الازدواجية.
- **الاستناد إلى الأدلة والبيانات:** اعتماد جميع القرارات والبرامج على البيانات التي تم جمعها وتحليلها من الميدان، والالتزام بجمع بيانات مستمرة لرصد التقدم وتصحيح مسار التدخلات.
- **مراعاة السـياق المحلي:** الاسـتناد إلى فهم عميق لخصـوصـية عدن السـياسـية والاجتماعية والثقافية، وتصـميم التدخلات بما يتناسب مع احتياجات كل مديرية وواقعها الأمني والخدمي.
- **النزاهة والشـفافية والمسـاءلة:** تنفيذ الخطة في إطار من الشـفافية، مع توثيق الأنشـطة، ونشـر نتائج التقييم، وتمكين الرقابة المجتمعية، وتعزيز آليات المساءلة المؤسسية.
- **الاسـتدامة:** تصـميم جميع التدخلات لضـمان الأثر الطويل المدى، من خلال بناء قدرات المؤسـسـات وتحسـين الأنظمة المحلية، وربط البرامج بخطط التنمية طويلة الأجل.

1.4 خلاصة الأدلة الميدانية

أبرز نتائج الاستبيانات والحلقات:

المؤشرات الأعلى	المؤشرات الأدنى	الثيمات الأكثر تكرار
الفقر والبطالة وانهيار الخدمات	انعدام برامج إعادة الإدماج الرسمية	"العوامل الاقتصـادية كأهم سـبب جذري للتطرف (الفقر، البطـالـة، ضـعف الخدمات)"

المؤشرات الأعلى	المؤشرات الأدنى	الثيمات الأكثر تكرار
ارتفاع التأثير الرقمي وخطاب الكراهية	غياب آليات وطنية موحدة للإبلاغ والحماية	"التطرف الرقمي (التجنيد عبر الانترنت، ابتزاز خطاب كراهية)"
ضعف المناهج التعليمية وغياب الأنشطة المدرسية	ضعف البنية المؤسسية للدعم النفسي والاجتماعي	تدهور التعليم
هشاشة الشباب والنساء والفتيات	ضعف مشاركة النساء في صنع القرار	هشاشة النوع الاجتماعي
تصاعد الوصم المجتمعي للعائدين	ضعف التنسيق المؤسسي بين الجهات الحكومية غياب برامج إعادة الإدماج ضعف التنسيق المؤسسي بين القطاعات الرسمية	ضعف منظومة الحماية القانونية والنفسية والاجتماعية

الجانب القانوني للخطة المحلية:

تستند الخطة المحلية لمواجهة التطرف العنيف 2026- 2028 على قانون السلطة المحلية وكافة التشريعات الوطنية اليمنية والاتفاقيات والمواثيق الدولية والمصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية وتشمل الخطة مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين، والقرارات الدولية ذات الصلة وكافة المعايير الأممية لصياغة الخطط المحلية لمواجهة التطرف العنيف.

1.5 الرؤية والرسالة والهدف العام

- **الرؤية:** عدن نموذج آمن ومستقر، يتمتع بمجتمع محصَّن من خلال الوقاية والحماية والإدماج ودعم الضحايا، وتلتزم كل مكوناته بالعدالة والمواطنة المتساوية والسلام المستدام.
- **الرسالة:** تعزيز الأمن والاستقرار والتعاون بين السلطات في عدن عبر خطة متكاملة تركز على محاور الوقاية والحماية والإدماج ودعم الضحايا، لخدمة المجتمع وضحاياه، وفق منهجية قائمة على الأدلة وتحقيق العدالة وحقوق الإنسان، بجهود كوادرنا المؤهلة، وصولًا إلى الريادة الاستراتيجية والتنمية المستدامة.
- **الهدف العام:** تحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي في عدن عبر منظومة متكاملة من التدخلات الوقائية والاستباقية والإنسانية، بما يعزز تحصين المجتمع من التطرف العنيف.

1.6 الأهداف الاستراتيجية

1. **تعزيز الوقاية المؤسسية والمجتمعية:** تحسين قدرة مؤسسات الدولة والمجتمع على تصميم وتنفيذ تدخلات وقائية قائمة على الأدلة، تعالج المحركات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والنفسية للتطرف العنيف، وتدعم بناء مجتمعات أكثر تماسكًا وصمودًا.
2. **تحسين منظومات الحماية والاستجابة:** توسيع وتطوير خدمات الحماية والدعم القانوني والنفسي والاجتماعي للفئات الأكثر عُرضة للخطر، مع ضمان وصول آمن ومنصف وشامل للجميع دون تمييز.
3. **دعم التعافي وإعادة الإدماج المستدام:** تطوير برامج شاملة لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للضحايا والعائدين وأسرهم، بما يعزّز التعافي المستدام ويحد من احتمالات الانتكاس.

4. **تعزيز منظومة الدعم الشامل للضحايا:** تطوير وتوسيع منظومة متعددة القطاعات توفر للضحايا والناجين من العنف والتطرف خدمات شاملة تشمل الدعم النفسي والاجتماعي والرعاية الصحية والمساعدة القانونية والتمكين الاقتصادي، وضمان وصول آمن ومنصف وشامل لهم، بما يعزز تعافيهم وكرامتهم وإعادة اندماجهم المستدام في المجتمع.

1.7 الإطار المنطقي المختصر

المستوى	الهدف/النتيجة	المؤشر	مصدر القياس	الفرضيات
الهدف العام	تعزيز قدرة محافظة عدن على الوقاية من التطرف العنيف، وتحسين منظومة الحماية والدعم والاندماج، بما يعزّز الصمود المؤسسي والمجتمعي بنسبة لا تقل عن 30% خلال ثلاث سنوات	انخفاض الاستقطاب 20-30% خلال 3 سنوات وتحسن الثقة بالمؤسسات بنسبة 15-20%	التقارير الرسمية الختامية + المسوحات الميدانية	استقرار أمني وسياسي، شراكات مجتمعية فعّالة
نتائج الوقاية	تعزيز الوعي المجتمعي والطلابي وتقليل القابلية للاستقطاب	زيادة معرفة المجتمع بالتطرف 25-35% + إدماج التوعية في 30% من المدارس + تفعيل 60-70% من إشارات الإنذار المبكر	استمارات التقييم + تقارير التربية والتعليم + تقارير نقاط الاتصال	تعاون المدارس والمجتمع، توفر التكنولوجيا
نتائج الحماية	تحسين فعالية نظام حماية الفئات الهشّة والاستجابة للحالات	70%من البلاغات تعالج خلال 72 ساعة، 50-60% من حالات تحال عبر نظام الإحالة	سجلات الإحالة + تقارير الحماية	جاهزية مقدمي الخدمة وسرية البيانات
نتائج الإدماج	تعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للعائدين والمتأثرين	40-50%من المتدربين يدخلون سوق العمل، تنفيذ 100 منحة مشاريع صغيرة	سجلات الحضور + تقارير التشغيل	وجود فرص سوقية وقبول مجتمعي
نتائج دعم الضحايا	توسيع خدمات الدعم النفسي والقانوني للضحايا والناجين	دعم 200 حالة سنوياً، تمثيل قانوني 30-40% من القضايا	سجلات مراكز الدعم النفسية + سجلات القضايا	توفر كادر قانوني ونفسي
مخرجات	بروتوكولات حماية، حملات توعية، تدريب راصدين، جلسات دعم نفسي	تفعيل SOP في 70% من القطاعات، 60 حملة توعية، تدريب 100 راصد 50% نساء، تنفيذ 300 جلسة دعم	استمارات متابعة + تقارير تنفيذ	توفر التمويل والتعاون

2. المحاور الاستراتيجية والبرامج

2.1 المحور الأول: الوقاية

الوضع الراهن: رغم التحديات، تمتلك عدن بنية أولية يمكن البناء عليها في مجال الوقاية، وتشمل: مبادرات مدرسية متفرقة تُنفَّذ على مستوى بعض المدارس والمراكز المجتمعية، حملات محدودة تقودها منظمات محلية عبر الإذاعات ووسائل التواصل، وأنشطة شبابية غير منتظمة في المهارات الحياتية والقيادة. كما يوجد اهتمام متنامٍ لدى قطاعات التربية والأوقاف والإعلام بتطوير برامج الوقاية، وإن كان دون إطار منهجي موحد.

الفجوات والاتجاهات:

- **الفجوات:** ضعف التكامل المؤسسي وغياب دليل موحد للوقاية، محدودية قدرة المدارس على استيعاب برامج منتظمة بسبب نقص الكوادر المدرَّبة، غياب محتوى رقمي احترافي مضاد قادر على الوصول للشباب، وضعف حماية الفئات الأكثر عرضة (الفتيات، النازحين، الشباب خارج التعليم).
- **الاتجاهات:** تزايدت ظاهرة الاستقطاب الرقمي، واتسعت معها دائرة الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية خاصةً بين الشباب. كما تصاعد تأثير منصات التواصل الاجتماعي والمؤثرين الرقميين، وفي المقابل تشهد المدارس والمجتمع زيادة في تقبل برامج الوقاية، خصوصاً عندما تصُمم بشكل احترافي وحيادي.

الأهداف الخاصة:

1. بناء وعي مجتمعي وطلابي قادر على تمييز خطاب العنف والكراهية وتحليل أساليب التجنيد التقليدية والرقمية.
2. إدماج برامج وقائية مؤسسية في المدارس والأندية الرياضية وفق خطة سنوية موحّدة تعتمد على أفضل الممارسات الدولية.
3. إنتاج محتوى إعلامي ورقمي احترافي يعزز قيم المواطنة والتماسك الاجتماعي ويُضعف جاذبية الخطاب المتطرف.
4. توسيع مشاركة الشباب والنساء والفئات الهشّة في عمليات الوقاية، وتوفير مساحات آمنة للتعبير والمبادرات المجتمعية.

البرامج/الأنشطة الرئيسية:

النشاط	الجهة المنفذة	الشركاء	المخرج	مؤشر الأداء	المدة	التكلفة التقديرية
إعداد دليل موحد للوقاية المدرسية والمجتمعية من التطرف العنيف	مكتب التربية – السلطة المحلية	وزارة الأوقاف والإرشاد، وزارة الإعلام والثقافة والسياحة، منظمات مجتمع المدني	إصدار دليل وطني محلي معتمد	40% من المدارس تطبق الدليل	سنة	
تنفيذ حملات توعية مدرسية ومجتمعية	وزارة التربية والتعليم	وزارة الإعلام والثقافة والسياحة+ وزارة الأوقاف	30 حملة توعية في 8 مديريات	معدل وصول 15,000 مستفيد	سنة	

النشاط	الجهة المنفذة	الشركاء	المخرج	مؤشر الأداء	المدة	التكلفة التقديرية
شاملة (قاعات + نزول ميداني + إذاعي)		والإرشاد+ منظمات مجتمع مدني+ لجان مجتمعية				
إنتاج محتوى رقمي مضاد عالي الجودة (10 فيديوهات + 20 إنفوغرافيك)	وزارة الإعلام والثقافة والسياحة	مؤثرون – ناشطون – المنظمات المحلية والدولية	مكتبة رقمية لمحتوى الوقائي	200,000 تفاعل رقمي مشاهدات	سنة	
تدريب 200 من مشرفي المدارس والشباب على مهارات الوقاية والحوار	وزارة التربية والتعليم	الجامعات – الأندية الرياضية – منظمات مجتمع مدني	200متدرّب مع شهادات معتمدة	تحسن المعرفة بنسبة 30%	سنة	
تنفيذ برامج مهارات حياتية للشباب الأكثر عرضة (20 برنامجًا)	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	الأندية الرياضية – مركز المرأة – القطاع الخاص– منظمات دولية ومحلية	500شاب/ة مستفيد	50% مشاركات نساء	سنة	
تنفيذ حملات توعية دينية وفكرية شاملة (قاعات + نزول ميداني + إذاعي+ بث ونشر تلفزيوني وإلكتروني)	وزارة الأوقاف والإرشاد	وزارة الإعلام والثقافة والسياحة + وزارة التربية والتعليم+ منظمات مجتمع مدني	30حملة توعية في 8 مديريات	معدل وصول 100,000 مستفيد	3 سنوات	
دعم مبادرات مجتمعية يقودها شباب ونساء (منح صغيرة)	السلطة المحلية	القطاع الخاص– منظمات مجتمع مدني	20مبادرة شبابية/نسائية	عدد المبادرات المنفذة	سنة	

2.2 المحور الثاني: الحماية

الوضع الراهن: رغم محدودية الموارد، توجد بنية أولية يمكن البناء عليها في مجال الحماية، تشمل: وحدات حماية اجتماعية تعمل بشكل مرجعي في بعض المديريات، وجود عناصر شرطة نسائية في عدد من الأقسام وإن كان عددهن محدودًا، وتدخلات بعض المنظمات في الإحالة وحماية الفتيات من العنف والاستغلال. كما توجد جهود فردية في معالجة الابتزاز الإلكتروني، وتعاون متفاوت بين الشؤون الاجتماعية والعمل والشرطة والصحة العامة والسكان.

الفجوات والاتجاهات:

- **الفجوات:** غياب نظام إحالة موحد، ضعف تمثيل الكوادر النسائية في الحماية (الشرطة)، نقص خدمات الدعم النفسي والاستجابة السريعة، غياب مكاتب حماية في المدارس، ومحدودية أدوات رصد الحالات المبكرة. كما توجد وصمة اجتماعية تمنع ضحايا الابتزاز (خصوصًا الفتيات) من الإبلاغ، وضعف في آليات التوثيق.
- **الاتجاهات:** تزايد حالات الابتزاز الإلكتروني للفتيات (تهديد رئيسي)، توسع استخدام وسائل التواصل في الاستقطاب، زيادة الخطاب العدائي، وارتفاع المخاطر على النازحين والأطفال في الأسر الفقيرة.

الأهداف الخاصة:

1. تأسيس نظام حماية متعدد القطاعات قادر على الاستجابة للحالات الأكثر عرضة.
2. تعزيز قدرات المؤسسات الأمنية والاجتماعية والتعليمية على الرصد المبكر والتعامل مع مؤشرات الخطر.
3. توفير خدمات حماية فعّالة وآمنة للفتيات، النساء، الأطفال، والنازحين.
4. خفض حالات الابتزاز الإلكتروني والاستغلال عبر آليات استجابة سريعة وسريّة.

البرامج/الأنشطة الرئيسية:

النشاط	الجهة المنفذة	الشركاء	المخرج	مؤشر الأداء	المدة	التكلفة التقديرية
إنشاء نظام إحالة متعدد القطاعات لحماية الفئات الأكثر عرضة للتطرف	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل – وزارة الداخلية	وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة العامة والسكان، منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية PTI	شبكة إحالة SOP معتمدة في 8 مديريات	استجابة 60% من البلاغات	سنة	
تأسيس وحدات حماية مجتمعية في 6 مديريات عالية الخطورة	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - السلطة المحلية	منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية PTI	6وحدات حماية عاملة	200حالة مستهدفة سنويًا	سنة	
تشغيل خط ساخن سري لمعالجة الابتزاز الإلكتروني	وزارة الداخلية	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية PTI	خط ساخن فعال + قاعدة بيانات مؤمنة	نسبة المعالجة 70%، نسبة بلاغات الفتيات 40%	سنة	
تدريب 200 موظف حكومي (شرطة، مدارس، شؤون اجتماعية) على الرصد والحماية المبكرة	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان،	وزارة الداخلية ، وزارة التربية والتعليم، منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية PTI	تدريب 200 متدرّب	تحسن مهارات 45%	سنة	

النشاط	الجهة المنفذة	الشركاء	المخرج	مؤشر الأداء	المدة	التكلفة التقديرية
برامج دعم نفسي واجتماعي (PSS) للفتيات والفتيان الأكثر عرضة للتطرف	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل + وزارة الصحة العامة والسكان	وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة العامة والسكان، منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية PTI	200جلسة دعم نفسي	60% المستفيدات نساء وفتيات	سنة	
حملات توعية أسرية حول حماية الأطفال والفتيات من الابتزاز والاستقطاب	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل + لجان مجتمعية	السلطة المحلية + وزارة الإعلام والثقافة والسياحة + وزارة الداخلية + وزارة الأوقاف والإرشاد + منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية PTI	40جلسة أسرية	3000مستفيد (65% نساء)	سنة	

2.3 المحور الثالث: إعادة الإدماج

الوضع الراهن: رغم غياب إطار رسمي شامل لإعادة الإدماج في عدن، توجد نقاط قوة أولية مثل بعض المبادرات الصغيرة لدمج الشباب المهمشين، وبرامج غير منتظمة في المهارات المهنية، وجهود فردية لدعم شباب خرجوا من تجارب استقطاب. كما توجد رغبة لدى كثير من العائدين للعودة للحياة الطبيعية وتعاون محدود من بعض القطاعات.

الفجوات والاتجاهات:

- **الفجوات:** هذا المحور من أكثر المحاور ضعفًا؛ لا يوجد إطار رسمي لإعادة الإدماج، نقص كبير في برامج الدعم النفسي المتخصص، ضعف الوصول لفرص اقتصادية، غياب مسارات تعليم بديلة، وصمة اجتماعية تمنع طلب المساعدة، وضعف دور القطاع الخاص.
- **الاتجاهات:** صعود البطالة والفقر يزيد قابلية الاستقطاب، زيادة أعداد الشباب المنقطعين عن التعليم، رغبة متزايدة لدى الشباب والفتيات في الانخراط بفرص اقتصادية، وتوسع المبادرات التطوعية.

الأهداف الخاصة:

1. إعادة إدماج الشباب العائدين والمتأثرين بالتطرف في المجتمع من خلال دعم نفسي واجتماعي ومهني متكامل.
2. تعزيز فرص التعليم البديل وبرامج التدريب المهني للشباب والفتيات الأكثر عرضة.
3. تمكين اقتصادي واقعي ومستدام عبر منح صغيرة، تدريب مهني، وشراكات مع القطاع الخاص.
4. تعزيز دور المجتمع المحلي في استقبال ودعم العائدين ومعالجة الوصمة الاجتماعية.

البرامج/الأنشطة الرئيسية:

النشاط	الجهة المنفذة	الشركاء	المخرج	مؤشر الأداء	المدة	التكلفة التقديرية
برنامج دعم نفسي واجتماعي للعائدين والمتأثرين	وزارة الصحة العامة والسكان + وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية PTI + دولية	150جلسة دعم نفسي متخصصة	انخفاض أعراض الصدمة 30%	سنة	
مسارات تعليم بديل (تعليم مسرّع + دورات مكثفة)	التربية + التعليم الفني	منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية PTI	تدريب 300 مستفيد/ة من التعليم البديل	نسبة الالتحاق 70%	سنة	
تدريب مهني متخصص (نجارة، كهرباء، حاسوب، خياطة، تصميم رقمي)	التدريب المهني + قطاع خاص	منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية PTI	تدريب 400 شاب وفتاة	40%من المتدربين إناث	سنة	
برنامج المنح الصغيرة لرواد الأعمال الشباب/ة	القطاع الخاص + السلطة المحلية + وزارة المالية	منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية PTI	عدد 80 منحة صغيرة	50% المشاريع المستدامة	سنة	
إنشاء مساحات آمنة للشباب والفتيات المعرضين للخطر في 8 مديريات	الأندية الرياضية +وزارة الشؤون اجتماعية والعمل	منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية PTI	8مساحات آمنة مجهّزة	55% المشاركات من الإناث	سنة	
حملات توعية مجتمعية حول الحد من الوصمة تجاه العائدين	وزارة الأوقاف والإرشاد +وزارة الإعلام والثقافة والسياحة	السلطة المحلية + لجان مجتمعية+ منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية PTI	20حملة إعلامية	15% انخفاض الوصمة	سنة	
شراكات مع القطاع الخاص لفرص تشغيل مستدامة	القطاع الخاص + السلطة المحلية	منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية PTI	50فرصة عمل لكلا الجنسين	70%نسبة الاستمرار بالعمل	سنة	

2.4 المحور الرابع: دعم الضحايا والناجين

الوضع الراهن: وجود مراكز دعم نفسي لكنها محدودة جدًا وبموارد بسيطة، ومبادرات فردية من منظمات محلية لتقديم استشارات. هناك استعداد من بعض المرشدات لتقديم دعم أولي، واهتمام متزايد من الأهالي بالتبليغ عن حالات العنف، لكن الدعم القانوني محدود.

الفجوات والاتجاهات:

- **الفجوات:** غياب نظام إحالة رسمي، عدم وجود خدمات دعم نفسي متخصصة، ضعف الخدمات المقدمة للفتيات (حواجز ثقافية)، غياب مساحات آمنة للضحايا، محدودية الخدمات القانونية، ونقص الكوادر النفسية المتخصصة في الصدمات.
- **الاتجاهات:** تزايد حالات العنف الأسري والابتزاز الإلكتروني، ارتفاع الضغط النفسي، زيادة الطلب على الخدمات القانونية، ووعي أكبر لدى المجتمع بضرورة حماية الضحايا.

الأهداف الخاصة:

1. توفير خدمات دعم نفسي واجتماعي متخصصة للضحايا والناجين من العنف والتطرف.
2. تحسين الوصول إلى خدمات قانونية تحمي حقوق النساء والأطفال والفئات الهشّة.
3. تطوير نظام إحالة متكامل يربط الجهات الرسمية والمجتمعية.
4. توفير مساحات آمنة للنساء والفتيات والفئات الأكثر عرضة.
5. تعزيز وعي الأسر والمجتمع بحقوق الضحايا والناجين وآليات الإبلاغ الآمن.
6. مراعاة النوع الاجتماعي في جميع خدمات الدعم والتدخل.

البرامج/الأنشطة الرئيسية:

النشاط	الجهة المنفذة	الشركاء	المخرج	مؤشر الأداء	المدة	التكلفة التقديرية
إنشاء وحدة دعم نفسي واجتماعي متخصصة للضحايا	مكتب الصحة العامة والسكان + وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية PTI	وحدة متخصصة + 200 حالة مستفيدة	30% تحسن في مقاييس الصحة النفسية	سنة	
إنشاء نظام إحالة محلي للعنف والتطرف	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل + مكتب الصحة العامة والسكان	وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان، + منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية PTI	بروتوكول إحالة + 7 جهات شريكة	60%من الحالات تُعالج خلال 72 ساعة	سنة	

النشاط	الجهة المنفذة	الشركاء	المخرج	مؤشر الأداء	المدة	التكلفة التقديرية
تقديم دعم قانوني للضحايا والناجين	وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان،+ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	العدل + منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية PTI +الشرطة+ نقابة المحامين	150حالة تحصل على تمثيل قانوني	40%من القضايا تحقّق نتائج إيجابية	سنة	
إنشاء 4 مساحات آمنة للنساء والفتيات والفئات الهشّة	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل +السلطة المحلية	منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية PTI	4مساحات آمنة مجهّزة	55%إناث مستفيدات	سنة	
جلسات دعم جماعي وأسري للضحايا والناجين	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	لجان مجتمعية + قادة + وزارة الصحة العامة والسكان+ منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية PTI	50جلسة دعم عائلي	40% تحسن في العلاقات الأسرية	سنة	
حملات إعلامية لرفع الوعي بحماية الضحايا ومنع الوصمة	وزارة الإعلام والثقافة والسياحة + منظمات إعلامية محلية	وزارة الأوقاف والإرشاد + مؤثرون +إذاعة + مدارس+ منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية PTI	20حملة إعلامية	تحسن 15% في نظرة المجتمع	سنة	
خط ساخن لحالات الطوارئ النفسية والقانونية	وزارة الصحة العامة والسكان+ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل+ وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان،	منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية PTI + مراكز طب نفسي	خط ساخن يعمل 7/24	300مكالمة معالجة خلال أول 6 أشهر	سنة	

3. حوكمة الخطة وآلية التنسيق

3.1 الهيكل المؤسسي لحوكمة الخطة

تعتمد حوكمة الخطة المحلية لمواجهة التطرف العنيف في مدينة عدن على نموذج شامل يجمع بين القيادة الحكومية، والتمثيل المجتمعي، وتنسيق الجهود بين مختلف القطاعات، مما يضمن تنفيذًا فعالا ومتناغما للبرامج والأنشطة وفق نهج

وقائي، تشـاركي، ومسـتند إلى الأدلة. تهدف هذه الحوكمة إلى خلق بيئة مؤسـسـية مرنة وشـفافة تدعم التخطيط، وتنفيذ البرامج، وإدارة الموارد، ورصد الأثر، وضمان اتساق التدخلات مع أولويات عدن واستراتيجيات الدولة.

أولاً/ اللّجنة التوجيهية المحلية:

- **التشكيل:** تُشكل اللّجنة بقرار من محافظ عدن، وتضم في عضويتها ممثلين رفيعي المستوى من القطاعات التالية:
  - المحافظ (رئيس اللّجنة)
  - الأمانة العامة للمجلس المحلي (نائب الرئيس)
  - إدارة الأمن
  - مكتب التربية والتعليم
  - مكتب الأوقاف والإرشاد
  - مكتب الصحة العامة والسكان
  - مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل
  - مكتب التعليم الفني والتدريب المهني
  - مكتب الشباب والرياضة
  - مكتب وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان
  - مكتب العدل
  - مكتب جهاز مكافحة الإرهاب
  - قطاع المرأة في السلطة المحلية في المحافظة
  - ممثلو المنظمات المحلية والدولية
- **ملاحظة تفسـيرية:** يكون قوام كافة اللجان المعنية لتنفيذ الخطة المحلية لمواجهة التطرف العنيف من المكاتب التنفيذية لكافة الجهات الرسمية ذات الصلة ضمن السلطة المحلية بقيادة محافظ المحافظ على أن ترفع التوصيات الوطنية بحسب الأنشطة المعنية بالوزارات ذات الصلة على المستوى الوطني.

- **المهام والمسؤوليات:**
  - اعتماد تنفيذ الخطة المحلية والملاحق التنفيذية.
  - ضمان توافق الخطة مع الاستراتيجيات الوطنية وخطط السلطات المحلية.
  - إشراف على عملية التنفيذ وفق الجداول الزمنية والموازنات التقديرية.
  - اعتماد التقارير الدورية (ربع سنوية – سنوية).
  - إدارة العلاقة مع المانحين والشركاء الدوليين.
  - حل الإشكالات التي قد تعترض التنفيذ وتسهيل مهام الجهات المنفذة.
  - متابعة تطبيق معايير "عدم الإضرار/عدم التحيز".

ثانياً/ الفريق الفني المحلي:

- **التشكيل:** يضم الفريق ممثلين فنيين من الجهات الحكومية والقطاع المدني والخبراء المحليين.
- **المهام والمسؤوليات:**
  - قيادة العملية الفنية لصياغة الخطة.

- تحليل البيانات والنتائج الميدانية (استبيانات – حلقات بؤرية – مقابلات).
- إعداد مسودة البرامج والأنشطة والمؤشرات.
- تقديم الملاحظات الفنية للّجنة التوجيهية.
- متابعة التنفيذ التفصيلي مع نقاط الاتصال القطاعية.

ثالثاً/ نقاط الاتصـــال القطاعية: يمثل كل جهة حكومية أو منظمة شـــريك "نقطة اتصـــال" تكون حلقة وصـــل بين اللّجنة التوجيهية والفريق الفني.

- **الأدوار الرئيسية لهم:**
  - رفع التقارير الشهرية والبيانات المطلوبة.
  - التنسيق بين برامج الخطة ومهام الجهة.
  - تسهيل وصول الفرق الميدانية.
  - ضمان شمول الفئات الهشّة والنوع الاجتماعي في التدخلات.
  - متابعة مؤشرات المحور الخاص بهم.

رابعاً/ وحدات التنفيذ القطاعية: تقوم كل جهة من الجهات الواردة أدناه بتنفيذ أنشطة محورها:

- **التربية والتعليم:** الوقاية، مناهج، حملات توعية، المدارس.
- **الأوقاف والإرشاد:** الخطاب الديني، التدريب، الفعاليات المجتمعية.
- **الداخلية والأمن وجهاز مكافحه الإرهاب:** حماية الفئات المعرّضة، الحد من التجنيد، التعاطي مع المخاطر.
- **الصحة:** الدعم النفسي والاجتماعي، حماية الناجين.
- **الشؤون الاجتماعية:** الحماية المجتمعية، برامج الرفاه الاجتماعي.
- **المنظمات المحلية والدولية:** التوعية، بناء القدرات، الوصول إلى المجتمعات.
- **الشباب والرياضة:** الأنشطة البديلة، تمكين الشباب.

3.2 آلية التنسيق الأفقي والعمودي

أولاً/ التنسيق الأفقي – بين القطاعات: يتم عبر:

- اجتماعات تنسيق شهرية ثابتة بين نقاط الاتصال القطاعية.
- مجموعات عمل متخصصة (الوقاية – الحماية – إعادة الإدماج – النوع الاجتماعي- دعم الضحايا).
- منصة بيانات مشتركة لتبادل التقارير والمؤشرات.
- جلسات دورية لعرض الدروس المستفادة وتحديث التدخلات.

مخطط تنظيمي لهيكل الحوكمة :

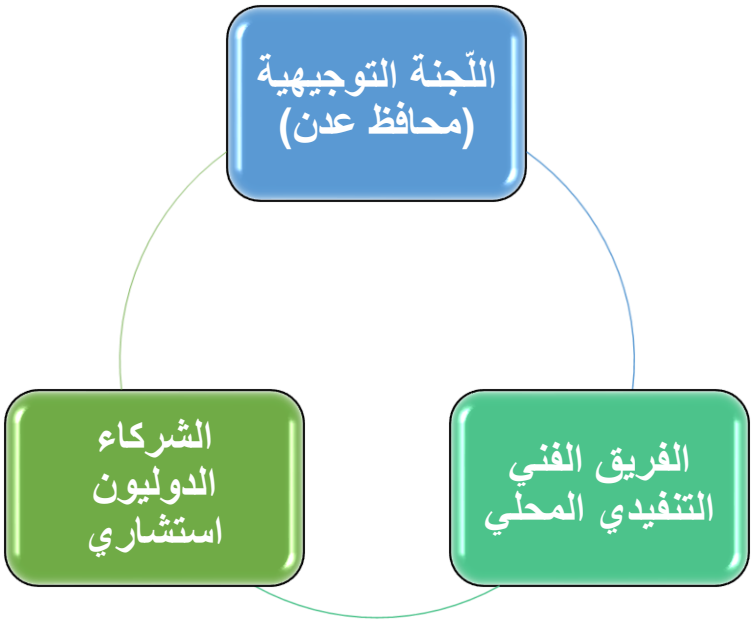

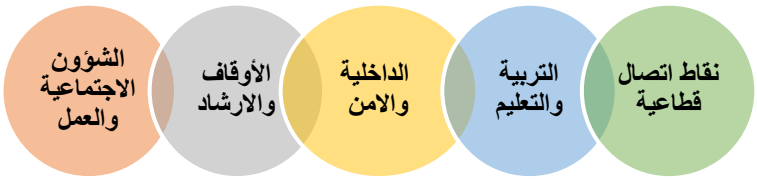

وحدات التنفيذ القطاعية

ثانياً/ التنسيق العمودي – مع القيادة المحلية: يتم عبر:

- تقارير شهرية من الوحدات إلى نقاط الاتصال.
- تقارير شهرية من نقاط الاتصال إلى الفريق الفني.
- تقارير ربع سنوية من الفريق الفني إلى اللجنة التوجيهية.
- اجتماعات نصف سنوية ومراجعة سنوية للخطة.
- اعتماد كل تعديلات البرامج أو مؤشرات الأداء من اللجنة.

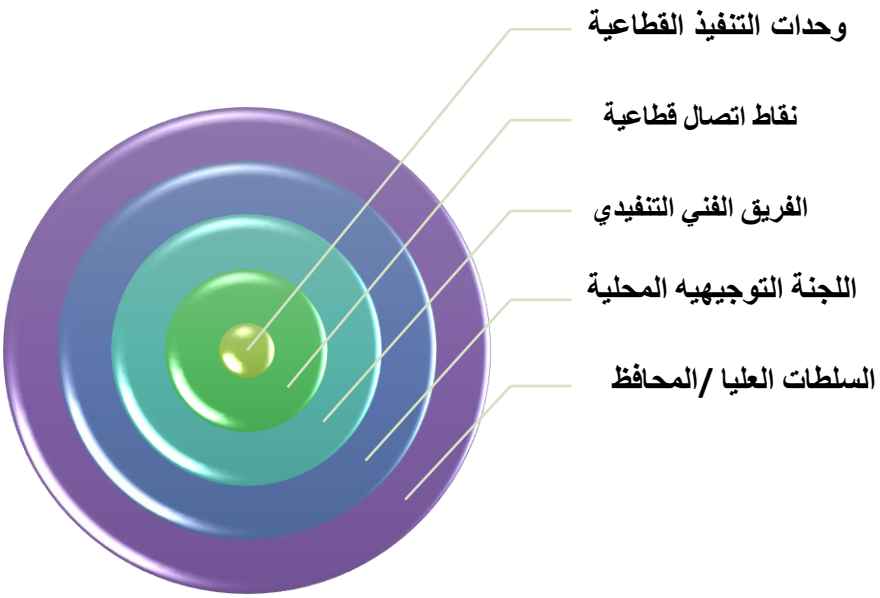

مخطط تدفق التقارير

3.3 إدارة المعلومات وتدفق البيانات

يتم عبر:

- تطوير نموذج موحد للإبلاغ تستخدمه جميع الجهات.
- توحيد مؤشرات القياس وفق إطار E&M المعتمد.
- توفير منصة إلكترونية/أو مجلد سحابي مشترك لحفظ البيانات.
- ضمان سرية المعلومات وفق بيان السرية في الباب الأول.
- مشاركة البيانات الحساسة فقط مع الجهات المخوّلة.
- مراجعة سنوية لجودة البيانات.

3.4 آليات اتخاذ القرار

يعتمد اتخاذ القرار في اللجنة التوجيهية على:

- مبدأ التوافق قدر الإمكان.
- وفي حال التعذر: تصويت الأغلبية البسيطة.
- يلزم توفر النصاب (50% +1) لانعقاد الاجتماعات.
- القرارات الفنية يحيلها الفريق الفني للجنة التوجيهية للاعتماد.

جدول بروتوكول اتخاذ القرار:

نوع القرار	الجهة	آلية اتخاذ القرار	النصاب	آلية الاعتماد
اعتماد الخطة	اللّجنة التوجيهية	توافق أو أغلبية بسيطة	1+ 50%	توقيع المحافظ
تعديل الأنشطة	الفريق الفني +اللّجنة التوجيهية	أغلبية بسيطة	الحضور بنصاب	محضر رسمي
إدخال شريك جديد	اللّجنة التوجيهية	توافق	حضور⅔	قرار إداري
اعتماد تقارير الرقابة والتقييم	اللّجنة التوجيهية	تصويت	1+ 50%	وثيقة رسمية

جدول الاجتماعات الدورية:

الجهة	التكرار	الهدف	مخرجات الاجتماع
اللّجنة التوجيهية	ربع سنوي (4 مرات/سنة)	اعتماد التقارير – اتخاذ قرارات	محاضر + توصيات
الفريق الفني	شهري (12 اجتماع)	مراجعة المؤشرات والأنشطة	تقرير فني شهري
نقاط الاتصال	شهري (12 اجتماع)	تنسيق البيانات	محضر + تحديثات
وحدات التنفيذ	حسب النشاط (مستمر)	تنفيذ البرامج والمتابعة	نماذج متابعة

3.5 آليات التصعيد عند حدوث المخاطر أو الطوارئ

تعد آلية التصعيد جزءًا أساسيًا من منظومة الحوكمة، وتهدف إلى ضمان الاستجابة السريعة والمنسقة لأي مخاطر أو أحداث قد تؤثر على تنفيذ الخطة أو سلامة المستفيدين. وتعتمد آلية التصعيد على تسلسل واضح للمعلومات والقرارات كما يلي:

أولاً/ التصعيد من وحدات التنفيذ إلى نقاط الاتصال (خلال 24 ساعة): عند رصد أي خطر يؤثر على الأنشطة أو المستفيدين (تهديد أمني، تعطّل نشاط، رفض مجتمعي، حادث تقني)، تقوم وحدة التنفيذ القطاعية بالاتي:

- تعبئة نموذج الإبلاغ السريع عن المخاطر.
- إبلاغ نقطة الاتصال القطاعية خلال 24 ساعة من وقوع الحدث.

ثانياً/ التصعيد من نقاط الاتصال إلى الفريق الفني (خلال 48 ساعة): تقوم نقطة الاتصال بـ:

- تقييم درجة الخطورة (منخفض – متوسط – عالي – حرج).
- رفع تقرير تفصيلي إلى الفريق الفني خلال 48 ساعة.
- اقتراح إجراءات وقائية أو حلول عاجلة.

ثالثاً/ التصعيد من الفريق الفني التنفيذي إلى اللجنة التوجيهية (خلال 72 ساعة): في حال كانت المخاطر من فئة "عالية" أو "حرجة"، يقوم الفريق الفني التنفيذي بـ:

- تحليل أثر الخطر على الخطة.
- رفع مذكرة عاجلة إلى اللجنة التوجيهية خلال 72 ساعة كحد أقصى.
- طلب قرارات عاجلة (إيقاف نشاط، تعديل موقع، دعم أمني، تنسيق مع السلطات).

رابعاً/ دور اللجنة التوجيهية: تتخذ اللّجنة التوجيهية الإجراءات المناسبة مثل:

- إعادة توجيه الأنشطة أو تعديل الخطة التنفيذية.
- التواصل مع المحافظ أو الجهات الأمنية لضمان التدخل السريع.
- إصدار قرار بتجميد أو نقل أو تعديل الأنشطة عند الضرورة.

خامساً/ مسؤوليات إضافية:

- يتم تسجيل جميع حالات التصعيد في سجل المخاطر.
- تُراجع اللّجنة التوجيهية الحالات ربع سنويًا ضمن عملية مراجعة الخطة.
- يلتزم جميع الشركاء بتطبيق آلية التصعيد دون تأخير.

3.6 مبادئ الحوكمة الجيدة المعتمدة في الخطة

- ✓ الشفافية والمساءلة
- ✓ الشمول وعدم التمييز
- ✓ احترام النوع الاجتماعي (GESI)
- ✓ عدم الإضرار
- ✓ التكامل بين الأدوار
- ✓ الاستدامة
- ✓ المشاركة المجتمعية
- ✓ نهج قائم على الأدلة

مخطط تكامل المحاور الأربعة مع الحوكمة

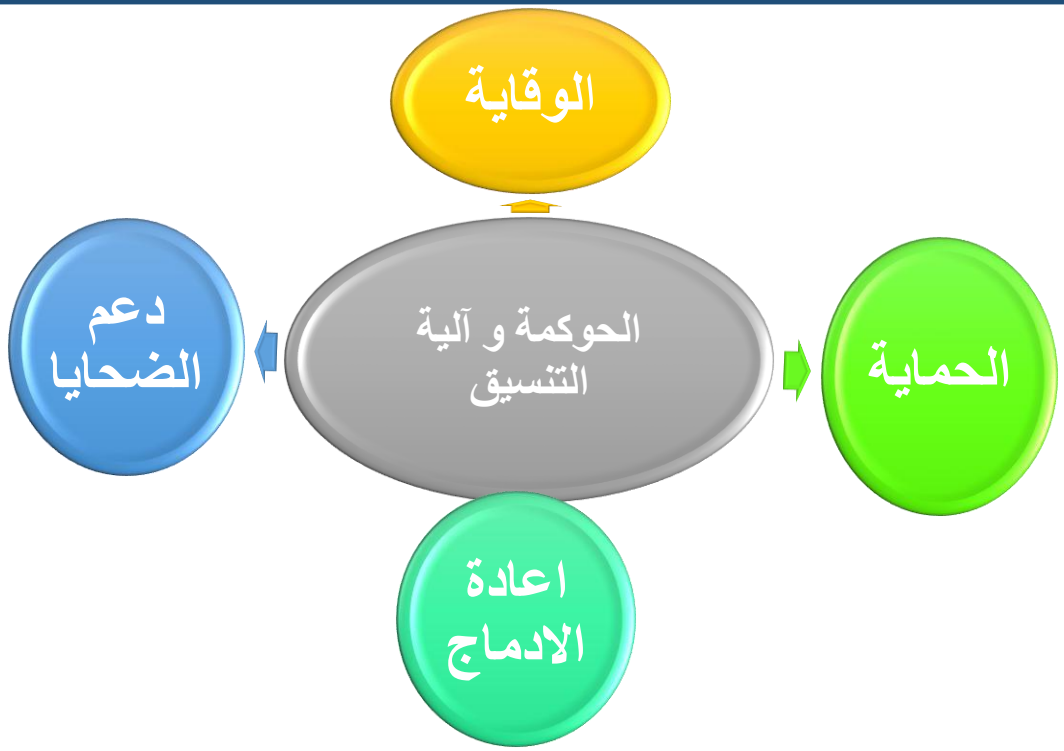

جميعها تتغذى في مسار واحد هو: التقارير، المؤشرات ، اتخاذ القرار

3.7 تكامل إدارة المخاطر مع منظومة الحوكمة

تستند الخطة المحلية لمواجهة التطرف العنيف في عدن إلى ترابط مباشر بين منظومة الحوكمة وإدارة المخاطر، بحيث تُعد مصفوفة المخاطر جزءًا أساسياً من عملية اتخاذ القرار ومتابعة التنفيذ. وتلتزم اللجنة التوجيهية والفريق الفني بمراجعة المخاطر بشكل دوري، واعتماد إجراءات الوقاية والتخفيف، وتفعيل آلية التصعيد عند ظهور مخاطر عالية أو حرجة.

ويعتمد هذا النهج المتكامل على:

- ربط مؤشرات التنفيذ بسجل المخاطر.
- تحديث مصفوفة المخاطر ربع سنويًا ضمن اجتماعات اللّجنة التوجيهية.
- استخدام آلية التصعيد (القسم 3.5) لاتخاذ قرارات عاجلة في حال ارتفاع مستوى الخطورة.
- إدماج مبادئ عدم الإضرار في كل مستويات تنفيذ الخطة.

جدول المسؤوليات في إدارة المخاطر داخل الهيكل المؤسسي:

الجهة / المستوى	المسؤوليات الرئيسية في إدارة المخاطر	أدوات التنفيذ والمتابعة	دورة الإبلاغ
اللجنة التوجيهية المحلية	•اعتماد مصفوفة المخاطر. • اتخاذ القرارات الاستراتيجية بشأن المخاطر الحرجة. • تفعيل آلية التصعيد وإصدار التوجيهات العليا.	–اجتماعات ربع سنوية. – محاضر رسمية. – قرارات مكتوبة.	ربع سنوي / عند الطوارئ
الفريق الفني المحلي	•تحديث مصفوفة المخاطر بناءً على التقارير القطاعية. • تحليل الاتجاهات العامة للمخاطر. • تقديم توصيات للجنة التوجيهية.	–نماذج تحليل المخاطر. – تقارير فنية شهرية.	شهري
نقاط الاتصال القطاعية	•رصد المخاطر على مستوى كل قطاع. • استقبال البلاغات من وحدات التنفيذ. • رفع تقارير تقييم أولي.	–نماذج الإبلاغ السريع. – اجتماعات تنسيق شهرية.	شهري / خلال 48 ساعة للطوارئ
وحدات التنفيذ القطاعية	•رصد المخاطر الميدانية المباشرة. • تنفيذ إجراءات الوقاية والتخفيف. • تعبئة النماذج عند حدوث تهديدات.	–جداول متابعة النشاط. – نموذج الإبلاغ السريع.	مباشر خلال 24 ساعة
الشركاء المحليون والدوليون	•توفير الدعم الفني أو الأمني أو التدريبي عند الحاجة. • المشاركة في تقييم المخاطر المتقاطعة.	–اجتماعات مشتركة. – خطط دعم وتقارير.	حسب الحاجة

4. المتابعة والتقييم (M&E)

4.1 الهدف من الرصد والتقييم: التعلّم/التحسين/المساءلة.

4.2 مصفوفة المؤشرات

المستوى	النتائج	المؤشر	خط الأساس	الهدف	طريقة جمع البيانات	مسؤولية جمع البيانات	تكرار جمع البيانات
محور الوقاية	تعزيز الوعي المجتمعي والطلابي وتقليل القابلية للاستقطاب	الشباب % الذين أظهروا تحسنًا في معرفة مخاطر التطرف	0%	40%	استبيانات قبلية / بعدية تعبئة ورقية أو إلكترونية في المدارس/المراكز الشبابية نفس العينة قبل وبعد التدخل	وزارة التربية / الشباب	سنوي

		عدد المؤسسات التعليمية التي تطبق برامج وقاية معتمدة	0	50 مدرسة	تقارير رسمية /تقارير إشراف تربوي زيارات ميدانية موثقة	وزارة التربية	نصف سنوي
		عدد الحملات الإعلامية الوطنية المضادة للتطرف	0	20 حملة مناصرة	تقارير الإعلام	وزارة الإعلام	سنوي
محور الحماية	تعزيز الوعي المجتمعي والطلابي وتقليل القابلية للاستقطاب	البلاغات % التي تم التعامل معها خلال 72 ساعة	0	60%	سجلات الإحالة/ ملف الاحالات / تقارير عن الحالات	الداخلية / الشؤون الاجتماعية	ربع سنوي
		عدد الكوادر المدرَّبة على آليات الحماية والإحالة	0	500 كادر	قوائم حضور/تقارير التشغيل	الشؤون الاجتماعية	سنوي
		وجود آلية وطنية موحدة للإحالة والحماية	0	وثيقة موحدة لألية الوطنية	قرار رسمي	اللجنة الوطنية / وزارة الداخلية	مرة واحدة
محور اعادة الادماج	تعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للعائدين والمتأثرين	المستفيدين الذين حصلوا على فرص كسب عيش	0	40%	متابعة بعدية/مقابلات قصيرة مع المستفيدين/زيارات ميدانية	التعليم الفني / الشؤون الاجتماعية	نصف سنوي
		عدد برامج إعادة الإدماج المعتمدة والمنفذة	0	برامج 10	تقارير البرامج/خطط التنفيذ	الشؤون الاجتماعية	سنوي
		انخفاض % الوصم المجتمعي للعائدين	0	-20%	استبيانات مجتمعية/مجموعات نقاش بؤرية (FGDs)	منظمات المجتمع المدني	سنوي
محور دعم الضحايا	توسيع خدمات الدعم النفسي والقانوني للضحايا والناجين	عدد الضحايا الذين تلقوا دعمًا نفسيًا/قانونيًا	0	1,000 حالة	سجلات الحالات/نموذج إدارة حالة Case Management))	الصحة / العدل	ربع سنوي
		القضايا % التي حصلت على تمثيل قانوني	0	50%	سجلات المحاكم/تقارير المساعدة القانونية	وزارة العدل	سنوي
		توفر خدمات دعم تراعي النوع الاجتماعي	0	خدمات معتمدة	تقارير تقييم/مراجعة السياسات الداخلية	اللجنة الوطنية للمرأة	سنوي

4.3 آلية التقارير والمراجعة: تقارير ربع سنوية + مراجعة سنوية مشتركة.

5. إدارة المخاطر ومبدأ "عدم الإضرار"

تحليل الاتجاهات العامة للمخاطر في خطة مواجهة التطرف العنيف في عدن:

شـــهدت عملية مراجعة ملفات تحليل المخاطر المتعلقة بمحاور الوقاية، الحماية، دعم الضـــحايا، وإعادة الإدماج تنوعاً واسعاً في طبيعة التهديدات، إلا أن عدداً من الأنماط المشتركة تكررت بوضوح، وهو ما يعكس طبيعة البيئة السياسية، الأمنية، والاقتصادية في عدن.

منهجية تحليل المخاطر :

استند تحليل المخاطر في الخطة المحلية لمواجهة التطرف العنيف في عدن إلى منهجية تشاركية متعددة الأدوات، شملت مراجعة وتحليل الاســتبيانات القطاعية والفردية، ومخرجات الحلقات البؤرية (FGDs)، إلى جانب مصـــفوفة الأهداف والمحاور الرئيسية للخطة. تم ربط كل هدف ومحور بمجموعة من المخاطر المحتملة، ثم تصنيف هذه المخاطر حسب نوعها (مؤسسية وإدارية، أمنية، تمويلية وموارد، اجتماعية وثقافية، فنية وتقنية، ومخاطر خاصة بالمستفيدين من عائدين وضحايا وأطفال).

جرى بعد ذلك تقدير احتمالية الحدوث ومســـتوى التأثير باســـتخدام مصـــفوفة تقييم المخاطر (الاحتمالية × الأثر)، واستخلاص الاتجاهات العامة للمخاطر، مع اقتراح إجراءات وقائية وإجراءات للتخفيف، وتحديد الجهات المسؤولة عن المتابعة والتنفيذ في كل محور. وتظهر نتائج هذا التحليل مفصلة في الجداول اللاحقة ومصفوفة التقييم العامة.

وفيما يلي عرض لأهم الاتجاهات العامة التي تؤثر على تنفيذ الخطة:

الاتجاه الأول/ ارتفاع مستوى المخاطر المؤسسية والإدارية :

من خلال تحليل مخرجات فرق عمل المحاور الأربعة ظهر وجود اعتماد كبير على جهات حكومية تعاني من محدودية الموارد، تغير القيادات، وضعف التنسيق المؤسسي.

وتبرز أنماط متكررة مثل:

- ✓ تغير الأولويات الحكومية وتأثيره على استدامة الأنشطة
- ✓ البيروقراطية الإدارية وإجراءات معقدة تؤخر التنفيذ
- ✓ نقص الكوادر المدربة أو تقاعد الموظفين
- ✓ تضارب الصلاحيات بين الجهات الأمنية والقانونية

هذا الاتجاه يعني أن استدامة الخطة تعتمد بشكل كبير على تعزيز التنسيق وتفعيل المسارات الرسمية والرقابية.

اتجاه الثاني/ تصاعد المخاطر الأمنية:

جميع المحاور سجلت مخاطر مرتبطة بالبيئة الأمنية، مثل:

- ✓ استهداف الكوادر الحكومية والقضائية

- ✓ اختراق إلكتروني لمنصات الخطة
- ✓ عدم استقرار المناطق الميدانية واستمرار الصراع
- ✓ تهديدات موجهة للمستفيدين (ضحايا – عائدون – أطفال)

ويشير ذلك إلى ضرورة دمج خطط الاستجابة الأمنية مسبقًا، وتخصيص بروتوكولات حماية واضحة لكل محور.

الاتجاه الثالث/ تقلّبات التمويل وتغير أولويات المانحين :

تكررت في المحاور الأربعة مخاطر مرتبطة بـ:

- ✓ انخفاض التمويل الدولي الموجه لليمن.
- ✓ تغير أولويات المانحين وفق الأزمات العالمية
- ✓ الاعتماد الزائد على دعم خارجي غير مستدام
- ✓ ضعف موازنات الأجهزة الحكومية المحلية

هذا الاتجاه يعكس هشاشة التمويل وضرورة تصميم أنشطة منخفضة التكلفة وقابلة للاستمرار محليًا.

الاتجاه الرابع/ مقاومة اجتماعية وثقافية مستمرة :

برزت تحديات تتعلق بـ:

- ✓ الوصم الاجتماعي للعائدين والضحايا
- ✓ مقاومة الخطاب الإعلامي والتوعوي
- ✓ ضعف الوعي القانوني
- ✓ التخوف من الإفصاح أو المشاركة

ويشير ذلك إلى الحاجة لتعزيز حملات التوعية وإشراك قيادات دينية ومجتمعية، إضافة إلى تصميم أنشطة حساسة للسياق المحلي.

الاتجاه الخامس/ ضعف القدرات الفنية والتقنية :

تكررت مخاطر مرتبطة بـ:

- ✓ ضعف البنية التحتية والتقنية للجهات
- ✓ نقص التدريب في الأمن السيبراني
- ✓ افتقار المؤسسات إلى مهارات استخدام التكنولوجيا
- ✓ فجوات في تبادل المعلومات بين الجهات

مما يستدعي استثماراً في بناء القدرات التقنية، خصوصاً في الجانب الأمني والإعلامي.

الاتجاه السادس: تحديات خاصة بالوصول للفئات المستهدفة :

ظهرت مخاطر في هذا الاتجاه تشمل :

- ✓ صعوبة الوصول للأطفال في المناطق النائية
- ✓ التحديات اللوجستية للوصول إلى المناطق النائية

✓ ضعف ثقة المستفيدين بسبب الخوف أو الصدمات

ويعكس ذلك ضرورة تطوير آليات وصول محلية وشراكات مجتمعية لتوفير بيئات آمنة.

خلاصة الاتجاهات العامة :

تكشف الاتجاهات الستة أن المخاطر في عدن تتسم بطبيعة مركبة تتقاطع بين الاقتصاد، الأمن، السياسة، التمويل، والمجتمع.

هذا يتطلب أن تكون الخطة مرنة وتشاركية، مع اعتماد منهجيات واضحة للتنسيق، الإنذار المبكر، وإدارة المخاطر.

جداول تحليل اتجاهات المخاطر:

1. المخاطر المؤسسية والإدارية:

نوع الخطر	مصدر الخطر	الاحتمالية	التأثير	الخطورة	الإجراءات الوقائية	إجراءات التخفيف	الجهة المسؤولة
غياب التنسيق بين الجهات المنفذة	ضعف التنسيق + تضارب الصلاحيات	عالي	عالي	عالي	توقيع اتفاقيات تعاون + تشكيل لجنة تنسيق عليا	عقد اجتماعات طارئة + تدخل القيادة العليا	السلطة المحلية- اللجنة التوجيهية، وزارة الداخلية، جهاز مكافحة الإرهاب
تغير صناع القرار أو الأولويات الحكومية	تغييرات سياسية وإدارية	عالي	عالي	عالي	إدراج الخطة ضمن خطط الدولة + تواصل مستمر مع القيادات	إعادة تقديم الخطة للقيادات الجديدة + تكييف الأنشطة	رئاسة الوزراء، العدل، السلطة المحلية، اللجنة التوجيهية
الروتين الحكومي والبيروقراطية	قيود إجرائية	عالي	عالي	عالي	توضيح مسارات الإجراءات + تحديد نقاط اتصال رسمية	ضغط عبر الجهات العليا + إعادة هيكلة الإجراءات	الوزارات المعنية
ضعف الموارد البشرية والمالية	غياب تمويل مستدام	عالي	عالي	عالي	حشد التمويل + إدراج الخطة في الموازنات الرسمية	إعادة ترتيب الأنشطة حسب الأولوية	وزارة المالية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الشركاء الدوليون

نوع الخطر	مصدر الخطر	الاحتمالية	التأثير	الخطورة	الإجراءات الوقائية	إجراءات التخفيف	الجهة المسؤولة
تقاعد كوادر مدربة / نقص كادر بديل	محدودية الموارد	عالي	عالي	عالي	اختيار كوادر شابة + بناء قدرات مستمرة	إعادة التعاقد مع الخبرات + توفير بدائل	وزارة الداخلية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

2. المخاطر الأمنية:

نوع الخطر	مصدر الخطر	الاحتمالية	التأثير	الخطورة	الإجراءات الوقائية	إجراءات التخفيف	الجهة المسؤولة
استهداف الكوادر الأمنية والقضائية	تهديدات جماعات متطرفة	عالي	عالي	عالي	خطط حماية شخصية + تدريب أمني	إيقاف الأنشطة + دعم قانوني ونفسي	وزارة الداخلية، جهاز مكافحة الإرهاب
اختراق إلكتروني لمنصات الخطة	هجمات سيبرانية	عالي	عالي	عالي	تشفير + تدقيق أمني	فصل الأنظمة + استعادة النسخ الاحتياطية	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وزارة الداخلية
عدم الاستقرار الأمني في المناطق	توتر سياسي أو ميداني	عالي	عالي	عالي	تقييم المخاطر + التنسيق الأمني	تعليق الأنشطة + نقل المواقع	وزارة الداخلية، السلطة المحلية
المخاوف الأمنية على المستفيدين	تهديدات اجتماعية أو قبلية	متوسط	عالي	عالي	بروتوكولات حماية + موافقات أمنية	توفير مساحات آمنة + حماية الشهود	الشرطة، القضاء

3. المخاطر المتعلقة بالموارد والتمويل:

نوع الخطر	المصدر	الاحتمالية	التأثير	الخطورة	الوقاية	التخفيف	المسؤول
تغيير أولويات المانحين	أجندات عالمية/أزمات إنسانية	عالي	عالي	عالي	تنويع التمويل + خطط مرنة	إعادة التفاوض + تقليل الأنشطة غير الأساسية	وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الشركاء الدوليون
نقص التمويل لليمن	أزمة اقتصادية عالمية	عالي	عالي	عالي	حشد موارد محلية +	حملات توعية + شراكات محلية	وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فرق الخطة

نوع الخطر	المصدر	الاحتمالية	التأثير	الخطورة	الوقاية	التخفيف	المسؤول
					مشاريع مبتكرة		
ضعف الموارد التقنية	نقص تدريب أو تجهيزات	عالي	متوسط	عالي	تدريب الكوادر + تحديث الأنظمة	دعم فني خارجي	وزارة الداخلية، وزارة الإعلام والثقافة والسياحة

4. المخاطر الاجتماعية والثقافية:

نوع الخطر	المصدر	الاحتمالية	التأثير	الخطورة	الوقاية	التخفيف	المسؤول
الوصم المجتمعي للضحايا أو العائدين	ثقافة اجتماعية + ضعف وعي	عالي	عالي	عالي	حملات توعية + دعم نفسي	حماية المسارات القانونية + مساحات آمنة	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الإعلام والثقافة والسياحة
مقاومة المجتمع للرسائل الإعلامية	تعصب ديني/مناطقي	متوسط	عالي	متوسط	إشراك رجال الدين + مراجعة المحتوى	تعديل الرسائل + حوار مجتمعي	وزارة الأوقاف والإرشاد، وزارة الإعلام والثقافة والسياحة
رفض المصالحة من أسر الضحايا	صدمات نفسية/غضب اجتماعي	عالي	عالي	عالي	برامج عدالة تصالحية	وساطة مجتمعية + دعم نفسي	النيابة العامة، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
ضعف الإبلاغ بسبب الخوف	ثقافة الخوف + غياب حماية	عالي	عالي	عالي	قنوات إبلاغ آمنة + سرية	حماية الشهود + دعم قانوني	القضاء، الشرطة

5. مخاطر تتعلق بالعملية التعليمية (الفنية والتقنية) خاصة في جانب الأمن والإعلام:

نوع الخطر	المصدر	الاحتمالية	التأثير	الخطورة	الوقاية	التخفيف	المسؤول
رفض إدراج الأنشطة اللاصفية	مقاومة إدارية	متوسط	متوسط	متوسط	لقاءات توعوية	تعديل الأنشطة + تكييف المحتوى	وزارة التربية والتعليم

نوع الخطر	المصدر	الاحتمالية	التأثير	الخطورة	الوقاية	التخفيف	المسؤول
خطاب الكراهية	انتشار رسائل سلبية	عالي	عالي	عالي	تدريب الإعلاميين + توحيد الرسائل	حملات مضادة	وزارة الإعلام والثقافة والسياحة، المنظمات المحلية والدولية
ضعف البنية التقنية (الأمن السيبراني)		عالي	عالي	عالي	تقوية البنية التحتية وتدريب الكادر	مراكز تدريبية مؤهلة	وزارة الداخلية، وزارة العدل، المنظمات المحلية والدولية
نقص الكادر التدريسي	محدودية الموارد	متوسط	متوسط	متوسط	تدريب بديل + شراكات	مراكز تدريب إضافية	المعاهد المهنية

6. المخاطر الخاصة بالمستفيدين (العائدون – الضحايا – الأطفال):

نوع الخطر	المصدر	الاحتمالية	التأثير	الخطورة	الوقاية	التخفيف	المسؤول
العزلة والوصم للعائدين	عوامل اجتماعية	عالي	عالي	عالي	إشراك الأسر واللجان المجتمعية	دعم نفسي جماعي + قصص نجاح	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
الخوف من الإفصاح	حساسية الوضع	عالي	عالي	عالي	سرية البيانات + جلسات ثقة	حوافز، حماية قانونية	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل +الدعم النفسي + القضاء
نقص الوصول للأطفال في مناطق النزاع	قيود أمنية	متوسط	عالي	عالي	تنسيق أمني + فرق محلية	استخدام فرق من داخل المناطق	وزارة الداخلية

مصفوفة تقييم المخاطر:

تصنيف مستويات الاحتمالية:

- منخفض: حدوث الخطر غير متوقع.
- متوسط: احتمال حدوثه موجود ولكن محدود.
- عالي: الخطر مرجّح الحدوث.
- عالي جدًا: يحدث بشكل متكرر ومتوقع.

تصنيف مستويات التأثير:

- منخفض: تأثير محدود لا يعرقل الأنشطة.
- متوسط: تأثير واضح لكنه قابل للاحتواء.
- عالي: تأثير كبير يعطل نتائج رئيسية.
- حرج: تأثير يوقف تنفيذ الخطة أو يهدد سلامة المستفيدين.

تفسير المخاطر المستخلصة:

- **مخاطر حرجة:** استهداف الكوادر، تغير الأولويات الحكومية، اختراق إلكتروني، الوصم الشديد للضحايا، عدم الاستقرار الأمني.
- **مخاطر عالية:** نقص التمويل، ضعف التنسيق، تغير القيادات، نقص الكادر، مقاومة التغيير.
- **مخاطر متوسطة:** ضعف القدرات التقنية، تحديات الوصول، نقص التوعية.
- **مخاطر منخفضة:** الإجراءات الروتينية محدودة الأثر.

تدار المخاطر الحرجة وفق آلية التصعيد المعتمدة في الحوكمة (القسم 5.5) لضمان اتخاذ قرارات سريعة من اللجنة التوجيهية والفريق الفني وفق مستويات الخطورة المحددة.

6. المصطلحات والمفاهيم الأساسية

1. **الوقاية:**
هي التدابير والإجراءات الاستباقية التي تهدف إلى الحد من عوامل الخطر وتعزيز عوامل الصمود، لمنع حدوث الانتهاكات أو النزاعات أو التطرف قبل وقوعها
2. **الحماية**
هي ضمان احترام حقوق الأفراد وحمايتهم من العنف أو الاستغلال أو الإهمال، من خلال آليات قانونية وخدمات اجتماعية توفر بيئة آمنة للفئات الأكثر ضعفً
3. **إعادة الإدماج**
هي عملية دعم الأفراد للاندماج مجددًا في المجتمع اجتماعيًا واقتصاديًا ونفسيًا، من خلال توفير فرص التعليم والعمل والدعم المجتمعي بما يضمن الاستقرار والاستقلالية.
4. **دعم الضحايا**
هي الخدمات المتخصصة المقدّمة للضحايا لتخفيف الآثار النفسية والاجتماعية والقانونية، وتشمل الإرشاد، الحماية، المساعدة القانونية، والمساندة الصحية لضمان تعافيهم وكرامتهم.
5. **النوع الاجتماعي**
هي الأدوار والمسؤوليات والسلوكيات التي يحددها المجتمع لكل من النساء والرجال والفتيات والفتيان، والتي تتغير عبر الزمان والثقافات، وتشكل أساس فهم الفجوات وعدم المساواة بين الجنسين.
6. **التطرف العنيف**
هو تبني معتقدات أو أيديولوجيات تبرر استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو اجتماعية، ويُعد تهديدًا للسلم والأمن وحقوق الإنسان.
7. **نظرية التغيير**
هي منهجية تخطيط تحدد كيف ولماذا يُتوقع أن يحدث تغيير معيّن، من خلال توضيح مسار التغيير، والافتراضات، والنتائج المتوقعة، وعلاقة الأنشطة بالمخرجات والأثر.
8. **الإطار المنطقي**
هو أداة منهجية لتخطيط وادارة تستخدم لتصميم البرامج ومتابعة المشاريع من خلال الربط بين الهدف والنتائج والمخرجات والانشطة والمؤشرات لضمان تنفيذ فعال وقياس الاثر

اعداد :

عمليات مكتب محافظة عدن	صالح خميس الجبواني
مكتب محافظة عدن	سالم عوض احمد باهميل
مكتب محافظة عدن	عائد أبو بكر سعيد
وزارة الداخلية	نور الدين محمد عبدالله محمد
وزارة الداخلية	هيثم حسين علي الفريدي
وزارة الداخلية	هند أحمد سعيد هيثم
وزارة الداخلية	أنسام فضل محمد سالمين
وزارة الداخلية	صابرين عبدالله علي عبدالله
مكتب النائب العام	علي مبروك علي منصور السالمي
وزارة الأوقاف والإرشاد	قحطان مثنى أحمد علي الصيادي
محكمة الاستئناف	أنهار صالح أحمد بن أحمد
وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان	فضل علي ناشر عبيد
وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان	سميرة هادي صالح عبيد
مكتب التربية والتعليم / عدن	فدوى عمر عبدالعزيز السقاف
اللجنة الوطنية للمرأة	روزا جعفر محمد سعيد الخامري
وزارة الإعلام والثقافة والسياحة	رعد حيدر علي محمد
وزارة العدل	فواز عبدالرحمن عبدالله العويضاني
مركز المرأة للبحوث والتدريب - جامعة عدن	أسماء أحمد عبده الريمي
منظمةSOS	سهى جعفر جعفر زين السقاف
مؤسسة وجود للأمن الإنساني	كلثوم خالد أحمد عمر
منظمةPASS - سلام لمجتمعات مستدامة	بهية حسن محمد السقاف
جهاز مكافحة الإرهاب	مصطفى محمد علي الصياد
جهاز مكافحة الإرهاب	محمد علي محسن علي

المراجع

1. الدراسات والتقارير الدولية:

- RAND Corporation. (2017). What factors influence individual views of violent extremism in Yemen RAND.
- O'Driscoll, D. (2018). Violent extremist organisations in Yemen. University of Manchester.
- UNESCO. (2016). Youth and violent extremism on social media (2012–2016). UNESCO Publishing.
- United Nations Panel of Experts on Yemen. (2017–2024). Reports of the Panel of Experts on Yemen. United Nations Security Council.

2. الدراسات العربية والإقليمية:

- Ministry of Social Affairs, Tunisia. (2019). Programme for combating violent extremism. Government of Tunisia.
- المقطري، ب. (2025). اقتصاد تنظيم الأزمات في اليمن. العربي الجديد.

3. الدراسات الأكاديمية المحكمة:

- بخيت، م. (2021). العوامل الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على معدلات التطرف والإرهاب. مجلة EKB للعلوم الإنسانية.
- غير محدد المؤلف. (2020). الأفكار المتطرفة في اليمن: الدوافع والمخاطر. دراسة تحليلية.
- غير محدد المؤلف. (2018). الخطاب الديني في القنوات الفضائية العربية: دراسة تحليل مضمون.
- عبيد، ع. ع. (2019). الخطاب الديني بين مطرقة أحزاب الإسلام وسندان الإعلام الاجتماعي. مجلة EKB للعلوم الاجتماعية.

4. الدراسات اليمنية المحلية:

- المحيميدي، م.، وآخرون. (2023). تحليل الوضع الأمني في عدن: هشاشة الهيكل الأمني.
- المحيميدي، م.، وآخرون. (2023). تحليل الفجوات التشريعية في السياسات الأمنية: النوع الاجتماعي وحماية المرأة.
- المحيميدي، م.، وآخرون. (2023). تحليل الفجوات التشريعية في مكافحة التطرف العنيف.

5. مصادر محلية مساندة:

- الفودعي، و. (2024–2025). تحليلات حول الوضع الاقتصادي اليمني. مصادر إعلامية محلية.
- Sana'a Center for Strategic Studies. (2020–2024). Political and security analysis reports.

6. الخطط العربية لمواجهة التطرف العنيف:

- خطط الدول لمواجهة التطرف العنيف في (الأردن، لبنان، العراق).

7. المعايير الدولية لمواجهة التطرف.

8. نتائج التحليل الميداني لفريق صياغة الخطة المحلية لمواجهة التطرف العنيف في عدن 2025م .

ICAN International Civil Society Action Network
For women's rights, peace and security

PEACE TRACK initiative

مبادرة مسار السلام

(2028 – 2026)